

قرار :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه في كل محافظة من محافظات الاقليم الجنوبي عدا محافظات سبأ والصحراء الغربية والجنوبية والبحر الاحمر على الوجه الآتي :

قاضي تنديبه وزارة العدل رئيسا
مندوب عن وزارة الخزانة
مندوب عن وزارة الحرية
مندوب عن وزارة التموين
مندوب عن اتحاد الصناعات
مندوب عن الغرفة التجارية
أعضاء

وتشكل هذه اللجنة في كل من محافظة سبأ والصحراء الغربية والجنوبية والبحر الأحمر على الوجه الآتي :

المحافظ أو من ينوب عنه رئيسا
مأمور القسم الموجود بعاصمة المحافظة
كبير كتاب المحافظة
اثنان من الأعيان في المحافظة يختارهما المحافظ
أعضاء

مادة ٢ - تخصص اللجان المشار إليها في المادة السابقة بتحديد الأثمان وتقدير التعويضات عن الأشياء التي يستولى عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٣ - تعقد هذه اللجان بدعوة من رئيسها بناء على طلب الجهة التي صدر لصالحها أمر الاستيلاء، وفي ميعاد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر من تاريخ وصول هذا الطلب ، ويعتبر اجتماعها صحيحا إذا حضره نصف الأعضاء والرئيس وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجع الرأي الذي يكون منه الرئيس وتكون مداولاتها سرية .

مادة ٤ - يجب على اللجان المشار إليها أن تدعو أصحاب الشأن للحضور قبل ميعاد الجلسة المحددة لانعقادها بسبعة أيام على الأقل بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول للدلاء بأقوالهم ومعلوماتهم ، وإذا لم يحضروا خلال هذا الموعد كان للجنة أن تنظر الموضوع .

ولهذه اللجان أن تدعو لحضور جلساتها من ترى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبرتهم على ألا يكون لهم صوت معدود في المداولات .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٥١ لسنة ١٩٦٠

بالنصريح هيئة السكك الحديدية بشراء سيارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السيارات وعلى موافقة اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها في ١٠/١٠/١٩٦٠ على التوصية بشراء سيارة استيشن واجون ؛

قرار :

مادة ١ - يصرح هيئة السكك الحديدية بشراء سيارة استيشن واجون لاستعمالها في المرور على عمليات المباني بين أسبوط والأقصر .

مادة ٢ - على وزير المواصلات بالإقليم الجنوبي تنفيذ هذا القرار ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن تشكيل اللجان المختصة بتحديد الأثمان وتقدير التعويضات للأشياء المستولى عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛